

العلل التعليمية وتطبيقها الأصول في النحو أنموذجاً

د. حيدر جبار عيدان

م.م صادق فوزي العبادي

كلية الآداب/ جامعة الكوفة

الخلاصة :

حاولنا في هذا البحث الوقوف على ملامح العلل التعليمية في كتاب الأصول في النحو لأبن السراج (٣١٦هـ) دون الخوض في نشأة النحو لنبيين بدايات العلل التعليمية وأراء النحاة فيها مع ألقاء الضوء على العلل التي تناولها النحاة المتقدمون والمتأخرون وتعليل الخلافات التي ظهرت فيما بينهم مع الإشارة إلى ما رافق التعليل من تمارين عملية وغير عملية أدت إلى تعقيد النحو ورفضها من قبل بعض النحاة بسبب دخول المنطق والفلسفة للنحو بصورة خاصة وللغة بصورة عامة.

والعلل التعليمية مقبولة من قبل جميع النحاة فهي التي يتوصل بها إلى تعلم كلام العرب والتي عرفها النحاة المتقدمون باسم العلل الأول. ولا بد من الإشارة إلى أن العلل التعليمية تحقق غاية النحو بتسهيل فهم القواعد والتعليم للتلاميذ والمتلقين بصورة مرنة وبسيطة.

ومن الاستنتاجات التي توصل إليها البحث:-

١- أن التشابه والاختلاف الحاصل في النحو واللغة أدى إلى ظهور العلة التعليمية ولعل ظهورها كان سبباً للاستفسار عن تلك العلة ومتى حاجة الناس إليها.

٢- إن كتاب الأصول في النحو فيه العديد من مباحث العلة وقد اقتصرنا في بحثنا على العلة التعليمية لأنها أقرب إلى النفس و أطمأن لها ولا داعي لرفضها أو عدم قبولها.

٣- وجدنا من خلال البحث أن ابن السراج كان يسير على خطى سيبويه في ذكر الأمثلة والشواهد ويصدر من نفس المنبع ولعل ذلك عائد إلى كونهما يرتبطان بمدرسة واحدة إلا وهي مدرسة البصرة.

المقدمة:

أن النحو العربي بل علوم العربية جملة نشأت نتيجة لإحساس هز وجدان الغياري منذراً بالخطر الذي داهم لغة القرآن والسنة. وهذا الشعور هو الذي دفعهم إلى التفكير الجاد في إيجاد طريقة تحفظ عليهم لغة دينهم الذي استمالوا في الدفاع عنه ونشره في أصقاع نائية ودانية من العالم. فكان النحو أعني (القواعد) التي باتباعها في النطق يضمنون الإبقاء على هذه اللغة في منأى من الضياع بعد أن رأوا اللحن يفشوا على السنة الداخلين في الإسلام.

ولا أريد أن أعرض بالتفصيل أو إيجاز لنشأة النحو كما يتبادر إلى ذهنك وأنت تقرأ السطور الأولى من هذا البحث. ولتكن كيفما كانت بداية النحو فقد رافق نشوء النحو التعليل، والتعليل كأي علم آخر يبدأ عفويًا فطريًا مختلطًا بغيره من العلوم والمعارف إلى أن تتضح صورته وينفصل عن غيره.

وهكذا فإنه لما كانت حاجة العرب إلى تعليم أبنائهم أصول لغتهم وقواعدها وكان من الطبيعي أن يرافق هذا التعليم



أسئلة من التلاميذ عن السبب الذي يقف وراءه كل حكم أعطي لكل كلمة تمر بهم أثناء التعليم. فالطفل منذ نعومة أظفاره يسأل عن سبب كل ما يسمعه أو يراه، ويطلب علته ولا يفوتني أن أقول أن العقل البشري يتتبع الجزينات ويجمع ما تشابه منها ليطلق عليها حكماً واحداً جامعاً.

فالعلل منذ الفترة الأولى كانت بسيطة أولية تتناسب مع بساطة سؤال التلميذ إلى أن وقفت المدارس النحوية على أقدامها وظهر الاختلاف في العديد من المسائل والتي دعت كل مدرسة للدفاع عن وجهة نظرها فدعمتها بالبراهين والحجج ودحضت موقف خصومها فكان ذلك سبباً في تشعب التعليل.

وتبارى النحاة فيما بينهم وأخذ كل نحوي يسهم يناسب مع قناعاته وكان لدخول علم المنطق والفلسفة أجواء الحياة العربية أكبر الأثر في اتساع رقعة التعليل وخروجه عن البساطة والغاية التي من أجلها كان؛ فطبق النحاة قواعد الفلسفة والمنطق على مركبات الكلام العربي فأنقسم النحاة ما بين معارض وموافق للتعليل وبذلك نشأ الجدل حول العلل النحوية. وتعمق النحاة في التعليل وأشدت الجدل بينهم مما دعا بعض أهل اللغة والنحو أن يفردوا في مصنفاتهم بحوثاً وأبواباً عن العلل النحوية بعيداً عن أصول النحو. وأستمر الخلاف حول أهمية التعليل والمستوى المقبول منه والمردود إلى وقتنا الحاضر ويمكن تلخيص مواقف النحاة من العلل بموقفين:-

- 1- موقف علماء المدرستين (البصرية-الكوفة) أمثلة الخصومات النحوية بين الفريقين ويتمثل في الأخذ بمبدأ التعليل كله والتعميق فيه والانتصار للرأي ودحض الرأي الآخر. مما أدى إلى عدم الاتفاق من التعليل مع ملاحظة التفاوت الحاصل بين المدرستين في التعميق بالتعليل والتأثر بالمنطق وتعقيداته والفلسفة وأوهامها.
- 2- مواقف نحاة النحو، وهو موقف يهيمه أن يحقق النحو غايته بطريقة ميسرة يسهل تعلمها وتعليمها فهي عندهم نوعان : نوع مقبول ونوع مرفوض.

فالمستوى المقبول من التعليل ليس له اصطلاح ثابت في كتب النحاة حتى لو وجد الاصطلاح-على سبيل الفرض-فإن حدود ما يدخل في هذا المصطلح وما ينأى عنه من فروع التعليل هي حدود مضطربة غير واضحة. ثم بعد ذلك لابد من دراسة تفصيلية لكل ما علل به النحاة وتقسيماً حسب المقبول والمرفوض بناءً على الغاية التي يحققها التعليل. ولهذا قسمت البحث إلى مبحثين تناول الأول منهما العلة لغة واصطلاحاً ونشأتها ومفهوم العلل التعليمية. أما المبحث الثاني فكان نموذجاً للتطبيق على كتاب الأصول في النحو لأبن السراج باعتباره معيناً غزيراً لما علل به مع العلم أننا لم نثبت كل ما طالعنا في هذا الكتاب مما يمكن عده من باب العلل التعليمية وإنما أردنا أن نضع نموذجاً للتطبيق. وأما أهم المراجع التي اعتمدت عليها فكان يتربع على عرشها بعد كتاب (الأصول في النحو) كتابان كان لهما أكبر الفضل في فتح منافذ هذا الموضوع المغلقة وهما كتاب الدكتور خديجة الحديثي الموسوم بـ(النحو في كتاب سيبويه) وكتاب الدكتور عبد الفتاح الحموز المسمى(الكوفيون في النحو والصرف والمنهج الوصفي المعاصر) إضافة إلى المراجع المباشرة وغير المباشرة مثل: الاقتراح للسيوطي والأصول لتمام حسان والعلة النحوية، تاريخ وتطور حتى نهاية القرن السادس الهجري لمحمود درويش وغيرها.

المبحث الأول :

العلّة: من كل شيء سببه والجمع علات وعلل, وعند الفلاسفة كل ما يصدر عنه أمر آخر بالاستقلال أو بوساطة انضمام غيره إليه فهو علّة لذلك الأمر, والأمر معلول له: وهي علّة فاعلية, أو مادية, أو صورية, أو غانية, وجاء في معنى التعليل عند أهل المناظرة: تبين علّة الشيء والتعليل ما يستدل به من العلّة على المعلول والفعل منه علل وجاء في معناه: علل الشيء بين علته وأثبتته بالدليل.^(١)

أما المعنى الاصطلاحي في النحو فهي الركن الثالث من أركان القياس الأربعة ويقصد بها: العلاقة الجامعة بين المقيس والتي لأجلها أعطي المقيس حكم المقيس عليه, والعلّة الجامعة هي ما يراه النحاة من أشياء استحق بها المقيس حكم المقيس عليه وهي الصفة أو المميز التي من أجلها اعطي المقيس الحكم الذي في المقيس عليه.
وكان أول من علل النحو فذكر أسباب إعرابه عبد الله بن أبي إسحاق (ت ١١٧هـ) ((وقد كان اسمه مقرونا بالنحو وقياسه وعلته)).^(٢) وقال ابن سلام ((عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي كان أول من بعج النحو ومد القياس والعلل))^(٣) وروى أبو البركات الأنباري: (أنه أول من علل النحو)^(٤)

إما ابن جني فكان يرى إن أبا عمرو بن العلاء (ت ١٥٤هـ) أول من نقل استعمال التعليل عن العرب فقد أورد نصاً عن الأصمعي (ت ٢١٦هـ) عن أبي عمرو أنه قال: ((سمعت رجلاً من اليمن يقول: فلان لغوب جاءته كتابي فاحتقرها, فقلت له: أتقول جاءته كتابي؟ قال: نعم, أليس بصحيفة)).^(٥) وهنا أجد ضرورة في أبداء ملاحظة بسيطة؛ هي أن ما رواه أبو عمرو من تعليل اليميني لا يعدو فيما أرى أن هذا الرجل اضطر إلى دفع تهمة اللحن عن نفسه وذلك بان حمل لفظ الكتاب على معنى الصحيفة, وهي علّة بسيطة ليس فيها ذلك التعقيد والإغراق الذي ينافي طبيعة العربي وفطرته ويمكن وضع هذا التعليل في دائرة العلل التعليمية البسيطة. وجاء بعد هذين الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت ١٧٥هـ) فعلى وتوسع في التعليل ويرى شوقي ضيف إن الخليل أول من بسط القول في العلل النحوية.^(٦)

وقد قال الزجاجي (ت ٣٣٧هـ): (وذكر بعض شيوخنا أن الخليل بن أحمد رحمه الله, سئل عن العلل التي يقبل بها في النحو, فقيل له: عن العرب أخذتها أم اخترعتها من نفسك؟ فقال: أن العرب نطقت على سجيته وطباعها؛ وعرفت مواضع كلامها. وقام في عقولها علله, وإن لم ينقل ذلك عنها, واعتلت أنا بما عندي انه علّه لما عللته منه, فإن أكن أصبت العلّة فهو الذي التمسست, وإن تكن هنالك علّه فمئلي في ذلك مثل رجل حكيم دخل داراً محكمه البناء, عجيبه النظم والأقسام, وقد صحت عنده حكمة باتيها بالخبر الصادق أو بالبراهين الواضحة والحجج اللانحة فكما وقف هذا الرجل في الدار على شيء منها قال: إنما فعل هذا هكذا للعلّة كذا وكذا. وسبب كذا وكذا سخت له وخطرت بيباله محتملة لذلك, فجانز إن يكون الحكيم الباتي للدار فعل ذلك للعلّة التي ذكرها هذا الذي دخل الدار, وجانز إن يكون فعله لغير تلك العلّة, إلا أن ذلك مما ذكره هذا الرجل محتمل أن يكون علّه لذلك, فإن سنح لغيري علّه لما عللته من النحو هو أليق مما ذكرته بالمعلول فليات بها).^(٧)

وأود أن أقف عند ما نسب إلى الخليل من مقالها مفادها (أن العلل قامت في عقل العربي الذي تكلم بطبعه و سجيته وإن لم تنقل هذه العلل عنهم ترى إلا يحق لنا أن نسأل أي العلل قامت في عقل ذلك العربي؟ وهل يقل أن تقوم في ذهنه

تلك العلة العميقة والبعيدة والمركبة وما سمي بعد ذلك بعلة العلل أو العلل الثواني و الثوالت.

فأظن إن هذا غير ممكن والخليل نفسه يعد ما يقوله من العلل جانز أن يكون مقصده العربي وجانز أن يكون فعل العربي لغير تلك العلة. فهل يعقل أن يكون في عقل العربي علتان أو أكثر لحكم واحد؟ وما أريد أن أقوله: أنه لو صح قيام العلل في عقل العربي المتكلم على فطرته و سجيته فلا تتعدى تلك العلل ما يعرف به المتعلم طريقة الكلام العربي فممكن أن تكون مثل هذه العلل قد قامت في ذهن العربي وذلك مثل أن يكون في عقل العربي أن رفع (علي) في (جاء علي) هو بسبب أن عليا فاعل وكل فاعل مرفوع. وهذا مقصودنا بالعلة التعليمية. أما أن يكون في ذهن العربي ما قال به النحاة المعللون بعد ذلك من الاشتغال للضمه فتجعل للفاعل القليل، والاستخفاف للفتحة فتجعل للمفعول الكثير، فهذا ما لا اعتقده البتة.

ويمكن القول أن نشأة التعليل في بدايتها إن نشأة التعليل في بدايتها لم تكن فيها ذلك التعقيد الذي نلمسه في كتب النحاة، وهذا الإغراق في التعليل ما وجد ألا بعد امتزاج النحو بالمنطق في القرنين الثالث والرابع الهجريين وما يؤكد ذلك بساطة نشأة التعليل في النحو وهذا ما يفسر تلك المواقف المعارضة للتعليل عند القدماء والمحدثين بأن التعليل قد خرج في أطواره المتقدمة عن بساطة علة النحو والغاية منه وهي صون اللسان عن الخطأ أو تعليم النشء قواعد الكلام العربي، وحفظ كتاب الله وحديث رسول الله (ص) من الزلل في القراءة والفهم.

ولا بد من الإشارة إلى أن بيئة النحوي كان لها أكبر الأثر في درجة الإفراط في التعليل عند النحويين وتمسكهم بما قرب وسهل منه. يقول تمام حسان: (أن العامل السياسي وهو رغبة الموالى في تعلم العربية، دعا إلى تحول النحو العربي بعد نشأته مباشرة إلى منهج للتعليم، وظهر المؤيدون، ونشأت حلقات الدروس النحوية بما فيها من مناقشات ومجادلات، مما أثر في أساليب المؤلفين الذين يقولون ما يقوله المعلم: (أعلم يا فتى)، ويقولون ما يقوله المتكلمون من الاعتماد على المحاجة والتعليل، وما يقوله الفقيه من معيارية القواعد والأحكام أو ليس النحوي إلا من صنع بينته.^(٨))

وبعد إلقاء نظرة عجل على المصنفات الهائلة التي أفردت العلة بالتأليف يحق لنا أن نتساءل: هل كان موضوع العلة النحوية بحاجة إلى كل هذه المصنفات وما الغاية منها وماذا حقق لأجيال العربية التي همها أن تحافظ على لغة الإباء والأجداد صافية بعيدة عن التعقيد والتصنع.

فالعلة التعليمية: هي التي يتوصل بها إلى معرفة كلام العرب لأننا لم نسمع نحن ولا غيرنا كل كلامها منها لفظاً وإنما سمعنا بعضاً ففسنا عليه نظيره، مثال ذلك أننا لما سمعنا ((قام زيد فهو قائم، وركب عمرو فهو راكب، فعرنا اسم الفاعل، قلنا (ذهب فهو ذاهب) و (أكل فهو أكل).^(٩) ومن هذا النوع من العلل قولنا: إن زيداً قائم. إن قيل: لم نصبتم زيداً؟ قلنا: بان لأنها تنصب الاسم وترفع الخبر، لأننا كذلك علمناه ونعلمه، وكذلك قام زيد إن قيل: لم رفعتم زيداً؟ قلنا: لأنه فاعل اشتغل فعله به فرفعه فهذا وما أشبهه من نوع التعليم، وبه ضبط كلام العرب.^(١٠))

وتوضح الدكتورة خديجة الحديثي في معرض حديثها عن أحكام العلل فتقول: (موجز ما ذكره الزجاجي في الإيضاح أن العلل ثلاث لكل منها حكمها، فالتعليمية يتوصل بها إلى معرفة كلام العرب فهي ضرورية لتحقيق غاية النحو التعليمية)^(١١) وعد من العلل التعليمية كل ما يتصل بالاستفسار عن موضع كل كلمة رفعت أو نصبت أو جرت أو جزمت، وعن سبب إعطائها هذه الأحكام، وعن العلل فيها في كل من هذه الأحوال.^(١٢))

والعلل التعليمية أطلق عليها النحاة (العلل الأول)^(١٣) وتسمى أحياناً (بعلل التنظير)^(١٤) وهي العلل المحققة لغاية النحو وقد تلقاها جميع النحويين بالقبول والتسليم^(١٥)، ومنهم من رفض وأنكر العلل، كابن مضاء القرطبي (ت ٥٩٢هـ)

الذي نص في كتابه (الرد على النحاة) على (أن العلل الأول بمعرفتها تحصل لنا المعرفة بالنطق بكلام العرب المدرك منا بالنظر)^(١٦) ويمكن القول بان العلل التعليمية هي عماد الاستقراء النحوي وهي أداة عملية لتعليم اللغة، وخير وسيلة لبناء النحو.

وهي في جوهرها ((تفسير للواقع اللغوي فهي تابعة له، وهي لذلك لا تنتج شيئاً جديداً يتناقض معه، وهي بهذه الخصائص أقرب ما تكون إلى وصف الظواهر اللغوية والقواعد النحوية، إذ يتم بها تحديد الوظائف النحوية، أي: بيان العلاقات التركيبية بين الصيغ والمفردات حين يتم تركيبها في جمل وأساليب دون محاولة لعرض ما يخالف الواقع اللغوي، بل له اعتباره أساساً واجب المراعاة والاحترام))^(١٧) ولا يفوتني بان أذكر أن العلل التعليمية مستنبطة أحكاماً ومقاييس من المادة اللغوية التي جمعها اللغويين والنحاة. وبعدها، فلا أظن أحداً، وأن كان من أشد المتعصبين على التعليل ينكر العلل التعليمية أو لا يقبلها فلو فرضنا - جدلاً- وجود مثل هؤلاء المتعصبين فهلا أخبرونا عن طريقة أخرى أسهل من التعليمية نعلم بها أبنائنا قواعد لغتهم.

المبحث الثاني :

قال ابن السراج (ت ٣١٦هـ): (واعتلالات النحويين على ضربين):-

١ - ضرب منها هو المؤدي إلى كلام العرب، كقولنا: كل فاعل مرفوع.^(١٨) وهذا الذي يهمننا في هذا المبحث حيث سوف نورد العلة التعليمية عند ابن السراج .

أ- علة الاستغناء: وهي من العلل التي وردت بكثرة في كتاب سيبويه.^(١٩)

ومما علله بها ابن السراج، تعليله منع (ليس) من التصرف، حيث يقول: (وإنما امتنعت من التصرف، أنك إذا قلت (كان) دللت على ما مضى، وإذا قلت (يكون) دللت على ما هو فيه وعلى ما لم يقع، وإذا قلت: ليس زيدا قائماً الآن أو غداً أدت ذلك المعنى الذي في يكون، فلما كانت تدل على ما يدل عليه المضارع استغنى عن المضارع فيها، ولذلك لم تبني بناء الأفعال التي هي من بنات الباء مثل (باع وبات)^(٢٠) أي: أن ليس منعت من التصرف للاستغناء عن نفي الزمان الماضي بغيرها.^(٢١) ومنها أيضاً تعليله حذف ألف الاستفهام من (أي) في السؤال.^(٢٢)

ب- علة اللبس: وهي من العلل التي توخاها العرب في كلامهم، وكانوا بدافع الحرص على الإبانة والوضوح يتحاشوا ما خلط بين المعاني.^(٢٣)

ومما علله ابن السراج في اللبس قوله: ولا يحسن عندي أن تقول ((أكلا كان زيد طعامك)) من أجل أنك فرقت بين أكل وبين ما عمل فيه بعامل آخر، ومع ذلك فيدخل لبس في بعض الكلام، وإنما يحسن مثل هذا في الظرف نحو قولك (راغباً كان زيد فيك) لاتساعهم في الظروف، وإنما جعلوا لها فضلاً على غيرها في هذا المعنى، ولا أجزى أيضاً ((أكلا كان زيد أبوه طعامك)) أريد به: كان زيد أكلاً أبوه طعامك للعلة نفسها، بل هو ها هنا أقيح لأنك فرقت بين أكل وبين ما أرتفع به).^(٢٤) ومنها أيضاً علة دخول التنوين على الاسم المعرب^(٢٥) حتى لا يلتبس بالمعرب الذي يشبه الفعل. وكذلك تعليله للقسم الثاني من خبر المبتدأ: وهو الذي يكون غير الأول ويظهر فيه ضميره فلا يخلو من أن يكون الخبر فعلاً فيه ضمير المبتدأ نحو: زيد يقوم، والزيدان يقومان، فهذا الضمير وأن كان لا يظهر في فعل الواحد لدلالة المبتدأ عليه يظهر في المثني والجمع وذلك ضرورة خوف اللبس.^(٢٦)

ج- علة تشبيه: وهي علة تقوم على إكساب المتشابهين حكماً واحداً^(٢٧) ومما علله ابن السراج قوله: (بان (ما

تعمل عمل (ليس) قال: (وإنما أعملوا) (ما) على (ليس) لأن معناها معنى ليس لأنها نفي كما إنها نفي^(٢٨) وكذلك تعليله إن المستثنى يشبه المفعول، قال: (المستثنى يشبه المفعول إذا أتى به استغناء الفعل بالفاعل، وبعد تمام الكلام).^(٢٩) وكذلك تشبيهه (لما) بـ(حين).^(٣٠)

د- علة تفریق: وهي العلة التي يفرق فيها بين حكمين مع أنهما متشابهين ومنها تعليله التفریق بين (إن) المكسورة و(أن) المفتوحة حيث قال: (والمواضع التي تقع فيها (أن) المفتوحة لا تقع فيها (إن) المكسورة فمتى وجدتهما يقعان في موقع واحد فاعلم إن المعنى والتأويل مختلف).^(٣١)

هـ - علة استعمال: وهي علة يستدل بها في الغالب لبيان بضعة أحكام ومما علله استعمال حرف النداء مع اسمه تعالى قال: (فليس ينادي شيء مما فيه الألف واللام ألا الله عز وجل، لأن الألف واللام إنما يدخلان للتعريف، والنداء تعريف لأنك تنادي إلا من عرفته، فكرهوا الجمع بين تعريفين، وإما الألف واللام في أسم الله تعالى فمن نفس الاسم)^(٣٢) وذكر سيبويه: وذلك من أجل أن هذا الاسم لا تفارقه الألف واللام، وكثر في كلام العرب.^(٣٣)

و- علة ضرورة شعرية: ومنها تعليله صرف ما لا ينصرف، قال: (للشاعر أن يصرف في الشعر جميع ما لا ينصرف، وذلك إن أصل الأسماء كلها الصرف، وذلك قولهم في الشعر: مررت بأحمر، ورأيت أحمرًا، ومررت بمساجد يا فتى. وكما قال النابغة:

فلتأينك قصائد وليركبن جيش إليك قوادم الاكوار

حيث رفع الجيش ومن حقها النصب.^(٣٤) وكذلك تعليله لمجيء اسم (كان) نكرة وخبرها معرفة في الشعر قال: (وإنما جاء مع الأشياء التي تدخل على المبتدأ والخبر فتعمل لضرورة الشاعر نحو قوله:

كان سلافة من بيت رأس يكون مزاجها غسل وماء

فجعل اسم (كان) غسل وهو نكرة وجعل مزاجها الخبر وهو معرفة).^(٣٥) وقلما يوجد في الشعر أن يكون الخبر معرفة والاسم نكرة محضة.^(٣٦)

ز- علة تخفيف: وهي علة تتصل بأحد طباع العرب في القول فقد كانوا يميلون إلى اختيار الأخف إذا لم يكن مخلا بكلامهم. ومما جاء في (الأصول في النحو) تعليق حذف (من) في قولنا: ثوب خز و باب حديد، تريد ثوباً من خز وباباً من حديد... وإنما حذفوا (من) هنا استخفافاً.^(٣٧)

ح- علة دلالة: ومن أمثلتها تعليله زيادة الألف والياء والواو في التثنية والجمع فقال: (وإنما يجينون بالألف والنون والواو والنون... ليعلموا أن هذا الفعل لاثنين لا لواحد ولا لجمع ولا لاثنين ولا لواحد كما أدخلت التاء في الفعل المؤنث لتفصل بين فعل المذكر والمؤنث).^(٣٨)

ط- علة فصل: وهي إن يفصل بين شيء وآخر بعلامة للتمييز بينهما. ومما علله بها ابن السراج تعليله لحاق التنوين الأسماء التي لا تشبه الفعل.^(٣٩) وكذلك تعليله قلب كل واو وقعت طرف وقبلها ضمة إلى الياء ليفصل بين الاسم والفعل.^(٤٠)

النتائج :

أولاً- إن مسألة الغاية من التعليق أو الهدف الذي يحققه، المعلل بالإضافة إلى مستوى السؤال الذي يجاب عنه

بالتعليل لهما أكبر الأثر في تحديد مستوى العلة وبالتالي موقف النحاة منها.
 ثانياً- إننا لا نجد في كلام النحاة اصطلاحاً واحداً للتعبير عن مستوى العلة، وأن كانت تعبيراتهم جميعاً قريبة من حيث المعنى.
 ثالثاً - يبنى على ما سبق، أنه ليس هناك- فيما بين أيدينا من مراجع- تحديد واضح وصارم للعلل التعليمية بحيث يجعلنا نصنف أي علة نسمعها تحت باب العلل التعليمية.
 رابعاً- إن من النحاة من جعل مستويات العلل على صنفين ومنهم من جعلها على ثلاثة ومنهم من جعل أحد هذه الأصناف أقساماً عديدة.
 خامساً- يجب إن توحد الاصطلاحات الكثيرة التي يستخدمها النحاة للتعبير عن العلل وقبل كل ذلك إعادة النظر في جميع ما علل به النحاة والبحث في مدى الفائدة التعليمية التي حققها التعليل حتى نتمكن بعد ذلك من استبعاد العلل غير المفيدة.

الهوامش :

- ١- ينظر: في تعريف العلة لغة: العين ٨٨/١، تهذيب اللغة ١٠٥/١، المحيط في اللغة ٨٠/١-٨١، الصحاح للجوهري ٧٧٣/٥.
- ٢- النحو العربي ٥٣، وينظر: العلة النحوية تاريخ وتطور ٦٨.
- ٣- طبقات ابن سلام ١٤/١.
- ٤- نزهة الألباء ٢٣.
- ٥- الخصائص ٤٩/١، وينظر: سر صناعة الإعراب ١٢/١، ونزهة الألباء ٣٧.
- ٦- المدارس النحوية، شوقي ضيف ٧٤.
- ٧- ينظر: الإيضاح في علل النحو ٦٥-٦٦.
- ٨- أصول النحو ٩٤.
- ٩- الإيضاح في علل النحو ٦٤.
- ١٠- الإيضاح في علل النحو ٦٤.
- ١١- المدارس النحوية، خديجة الحديثي ٧٤.
- ١٢- دراسات في كتاب سيبويه ١٦٤.
- ١٣- الأصول في النحو ٥٤/١، وينظر: الرد على النحاة ١٣١.
- ١٤- ينظر: اللغة والنحو ١٤٨، ١٦٨، والعلل النحوية تاريخ وتطور ٥٠. والتنظير: هو قياس الشيء العلل على نظيره.
- ١٥- السيوطي النحوي ٢٩٣-٢٩٤.
- ١٦- الرد على النحاة ١٣١، وينظر: شرح السيرافي لكتاب سيبويه ٢٦٥/١.
- ١٧- ينظر: أصول التفكير النحوي ٢١٤، والعلل النحوية بين النظرية والتطبيق ١٧٦، والعلل النحوية تاريخ وتطور ٥٠.



- ١٨- ينظر: الأصول في النحو ٥٣/١ .
 ١٩- ينظر: دراسات في كتاب سيبويه ١٩٩ .
 ٢٠- الأصول في النحو ٨٣/١ .
 ٢١- ينظر : علل النحو ٢٥٣ .
 ٢٢- ينظر: الأصول في النحو ٣٢٧/٢-٣٢٨ .
 ٢٣- علل النحو ٦٦ .
 ٢٤- ينظر: الأصول في النحو ٨٩/١ .
 ٢٥- ينظر: الأصول في النحو ٤٦/١ .
 ٢٦- ينظر: الأصول في النحو ٦٤/١ .
 ٢٧- علل النحو ٦٧ .
 ٢٨- الأصول في النحو ٥٦/١، وينظر : ٩٠، ٩٢/١ .
 ٢٩- الأصول في النحو ٢٨١/١-٢٨٣ .
 ٣٠- ينظر: الأصول في النحو ٢٥/١ .
 ٣١- ينظر : الأصول في النحو ٤٨/١-٤٩ .
 ٣٢- ينظر: الأصول في النحو ٧٥/٢ .
 ٣٣- الكتاب ٣٠٩/١ .
 ٣٤- ينظر: الأصول في النحو ١٠٤/١ .
 ٣٥- ينظر: الأصول في النحو ٦٧/١ .
 ٣٦- ينظر: علل النحو ٢٥٢ .
 ٣٧- ينظر : الأصول في النحو ٥٣/١-٥٤ .
 ٣٨- ينظر: الأصول في النحو ١٧٢/١-١٧٣ .
 ٣٩- ينظر:الأصول في النحو ١٢٦/١ .
 ٤٠- ينظر : الأصول في النحو ٢٥٨/٣-٢٥٩ .

المصادر :

- ١- أصول التفكير النحوي : د. علي أبو المكارم، دار الثقافة، بيروت ١٩٧٣م.
 ٢- الأصول في النحو: أبن السراج، أبو بكر محمد بن السري(ت٣١٦هـ)، تحقيق د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت ١٩٨٥م.
 ٣- أصول النحو العربي في نظرة النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث: د. محمد عيد، عالم الكتب، بيروت ١٩٧٣م.



- ٤- الإيضاح في علل النحو: الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق (ت ٣٣٧هـ)، تحقيق د.مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، ط ٣/١٩٧٩م.
- ٥- تهذيب اللغة: الأزهري، محمد بن أحمد (ت ٣٧٠هـ)، القاهرة ١٩٦٤م.
- ٦- الخصائص: ابن جني، أبو الفتح بن عثمان (ت ٣٩٢هـ)، تحقيق د. محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، القاهرة ١٩٧٥م.
- ٧- دراسات في كتاب سيبويه: د.خديجة الحديثي، دار غريب للطباعة، القاهرة ١٩٨٠م.
- ٨- الرد على النحاة: ابن مضاء القرطبي، أحمد بن عبد الرحمن (ت ٥٩٢هـ)، تحقيق د.شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة ١٩٨٢م.
- ٩- سر صناعة الإعراب: ابن جني (ت ٣٩٢هـ)، تحقيق د. حسن هندواوي، دار القلم، دمشق ١٩٨٥م.
- ١٠- السيوطي النحوي: د.عدنان محمد سلمان، مطبعة دار الرسالة، بغداد، ط ١/١٩٧٦م.
- ١١- شرح كتاب سيبويه: السيرافي، أبو محمد يوسف بن أبي سعيد (ت ٣٨٥هـ)، تحقيق د. محمد علي سلطاني، مطبوعات مجمع اللغة العربية، مؤسسة دار الكتب الثقافية، مطبعة الحجاز، دمشق، ١٩٧٦م.
- ١٢- الصحاح: الجوهري، إسماعيل بن حماد (ت ٣٩٣هـ)، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، القاهرة: ١٩٧٤م.
- ١٣- طبقات فحول الشعراء: ابن سلام (ت ٢٣١هـ)، تحقيق محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، مصر، ١٩٧٤م.
- ١٤- العلة النحوية بين النظرية والتطبيق، نهاد، فليح حسن، (مجلة الآداب- المستنصرية)، العدد الرابع عشر، بغداد، ١٩٨٦م.
- ١٥- العلة النحوية، تاريخ وتطور- حتى نهاية القرن السادس الهجري، محمود الدرويش، مطبعة السطور، بغداد، ط ١/ ٢٠٠٢م.
- ١٦- علل النحو: ابن الوراق، أبو الحسن محمد بن عبد الله (ت ٣٨١هـ)، تحقيق د.محمود الدرويش، منشورات مكتبة الرشيد، السعودية، الرياض، ١٩٩٩م.
- ١٧- العين: الفراهيدي، الخليل بن أحمد (ت ١٧٥هـ)، تحقيق د.مهدي المخزومي ود. إبراهيم السامرائي، منشورات وزارة الثقافة والإعلام في الجمهورية العراقية، دار الرشيد، بغداد، ١٩٨٠ - ١٩٨٥م.
- ١٨- الكتاب: سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان (ت ١٨٠هـ)، تحقيق د. عبد السلام هارون، طبع الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٦٦ - ١٩٧م.
- ١٩- اللغة والنحويين القديم والحديث: عباس حسن، دار المعارف، مصر، ١٩٦٦م.
- ٢٠- المحيط في اللغة: الصاحب بن عباد (ت ٣٨٥هـ)، تحقيق الشيخ محمد حسن ال ياسين، مطبعة دار المعارف ومطبعة دار الحرية، بغداد، ١٩٧٦ - ١٩٨١م.
- ٢١- المدارس النحوية: د. خديجة الحديثي، مطبعة جامعة بغداد، ١٩٨٦م.
- ٢٢- المدارس النحوية: د. شوقي ضيف، دار المعارف، مصر، القاهرة، ط ٣/ ١٩٧٦م.
- ٢٣- النحو العربي: د. مازن المبارك، المكتبة الحدية، دمشق، ط ١/ ١٩٦٥م.
- ٢٤- نزاهة الالباء في طبقات الأدباء: أبو البركات الإنباري، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة المدني، القاهرة، ١٩٧٦م.

